القرار IG. 23/5

الاستراتيجية المحدّثة لتعبئة الموارد

الاجتماع العشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط والبروتوكولات الخاصة بها،

يذكّر بالمقرر IG. 13/20 للاجتماع السابع عشر للأطراف المتعاقدة (COP 17) (باريس، فرنسا، 8-10 من شباط/فبراير 2012) بشأن الحوكمة في استراتيجية تعبئة الموارد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط.

ويذكّر أيضًا بالمقرر IG. 1/22 لمؤتمر الأطراف التاسع عشر (أثينا، اليونان، 9-12 من شباط/فبراير 2016) بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط 2016-2021 واستراتيجية تعبئة الموارد.

ويؤكد على أن المشاركة الفعالة والتنسيق في تعبئة الموارد من جانب جميع الجهات الفاعلة هو أمر ضروري لتنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط 2016-2021،

ويقدّر الجهود الناجحة للأمانة العامة التي ترمي إلى ضمان التمويل والدعم المطلوبين من أجل التشغيل الكفء لتكليف منظومة خطة عمل البحر المتوسط والوفاء به،

يعي جيدًا الحاجة إلى مزيد من تعبئة موارد التمويل وتنويعها لضمان التطابق الدقيق لمستوى طموح الأطراف والتكليفات المعتمدة المنوطة بها مع الموارد المتوافرة،

يقدّر أن التنفيذ الفعّال والمتناسق لاستراتيجية تعبئة الموارد والتوافر المتزايد للموارد يضع مطالب إضافية على الأمانة العامة وعناصر خطة عمل البحر المتوسط لتطوير مجموعة أنشطة أوسع نطاقًا، وتقديمها، ومراقبتها،

يعي أن تعبئة الموارد تتطلب أيضًا عملاً منظمًا تنظيمًا جيدًا ومتواصلاً بشأن مشكلات التواصل لضمان الوعي بعمل منظومة خطة عمل البحر المتوسط ودورها ووضع رسائل مفصّلة للفئات المختلفة من الجهات المانحة المحتملة،

1. يتبنى الاستراتيجية المحدّثة لتعبئة الموارد الواردة في المرفق الأول من هذا المقرر؛
2. يطلب من الأمانة تنقيح الاستراتيجية ليتم النظر فيها من جانب الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف من الملحق إلى الإضافة لتأخذ في الحسبان متطلبات الموارد لكل نتيجة من النتائج الاستراتيجية وأهمية الجهات المانحة لكل نتيجة من هذه النتائج؛

3. يحث الأطراف المتعاقدة على دعم تنفيذ الاستراتيجية المحدّثة لتعبئة الموارد لضمان توافُر الموارد المالية الكافية لتنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط 2016-2021 وبرنامج العمل المرتبط بها؛

4. يدعو المنظمات المانحة والشريكة إلى أن تأخذ في حسبانها، عند وضع البرامج الخاصة بها، الأولويات الواردة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل والاستراتيجية المحدّثة لتعبئة الموارد.

المرفق الأول

الاستراتيجية المحدّثة لتعبئة الموارد

جدول المحتويات

قائمة الاختصارات والمصطلحات **223**

1 مقدمة **226**

2. الأهداف **226**

3. النطاق **227**

4. نظرة عامة على تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط **227**

a. مساهمات الأطراف المتعاقدة (العادية، والطوعية، والبلد المضيف) 227
b. المصادر الإضافية للتمويل 227
c. تحليل فجوة الموارد الخارجية 228

5. الاحتياجات من الموارد الخارجية **230**

6. الإجراءات الرئيسية اللازمة لضمان فعالية تعبئة الموارد **232**

a. الاستثمار بشكل أكبر في الاتصال والتواصل الفعّال 232
b. التواصل مع الأطراف المتعاقدة 232
c. مواصلة التعاون مع الكيانات متعددة الأطراف وشركاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط وتعزيزه 232
d. استكشاف فرص إقامة شراكات مع المؤسسات والقطاع الخاص 233
e. مصادر التمويل الجديدة والمبتكرة 234

7. أدوات وإستراتيجيات التواصل مع المانحين **234**

8. آفاق المستقبل **235**

9. التوصيات **235**

التذييل الأول **238**

قائمة استرشاديه بالجهات المانحة المحتملة الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط **238**

قائمة الاختصارات والمصطلحات

ABNJ	المناطق الواقعة في خارج نطاق الولاية الوطنية
ACCOBAMS	الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتان في البحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط، والمنطقة المتاخمة للمحيط الأطلسي
AfDB	مصرف التنمية الإفريقي
BBNJ	المناطق الواقعة في خارج نطاق الولاية الوطنية
BCRS	برنامج الإبلاغ عبر الإنترنت لاتفاقية برشلونة
CAMP(s)	برنامج (برامج) إدارة المناطق الساحلية
CBD	الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
CITES	اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض
CMS	اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (اتفاقية بون)
COP	مؤتمر الأطراف
CPs	الأطراف المتعاقدة
CRS	المسؤولية الاجتماعية للشركات
CU	وحدة التنسيق
DESA	شعبة السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي
DG	المديرية العامة
DG CLIMA	للمديرية العامة للأعمال المتصلة بالمناخ
DG MARE	المديرية العامة لمصايد الأسماك والشؤون البحرية
DG NEAR	المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع
DG RTD	المديرية العامة للبحوث والابتكار
DPSIR	القوى المحركة، الضغوط، الأحوال، الآثار، الاستجابات
EBRD	المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير
EBSA	المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية
EC	المفوضية الأوروبية
EcAp	نهج النظام الإيكولوجي
ECP	فريق التنسيق التنفيذي
EFC	مركز المؤسسات الأوروبية
EIA	تقييم الأثر البيئي
EIB	المصرف الأوروبي للاستثمار
EMFF	الصندوق الأوروبي للشؤون البحرية ومصايد الأسماك
EU	الاتحاد الأوروبي
FAO	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
FRAs	مناطق مصايد الأسماك المحظورة
GCF	الصندوق الأخضر للمناخ
GEF	مرفق البيئة العالمية
GES	الحالة البيئية الجيدة
GFCM	الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
GPA	برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية
GPGC	المنافع والتحديات العامة العالمية
H2020	مبادرة آفاق 2020
ICZM	الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
IDLO	المنظمة الدولية لقانون التنمية
IGOs	المنظمات الحكومية الدولية

IMAP	البرنامج المتكامل لرصد وتقييم البحر الأبيض المتوسط، والسواحل، ومعايير التقييم ذات الصلة به
IMELS	وزارة البيئة، والأراضي، والبحار الإيطالية
IMO	المنظمة البحرية الدولية
INFO/RAC	مركز النشاط الإقليمي للمعلومات والاتصالات بخطة عمل البحر المتوسط
IPBES	المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية
IsDB	البنك الإسلامي للتنمية
IUCN	الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة
LBS	المصادر البرية
MAP	خطة عمل البحر المتوسط
MED POL	برنامج تقييم التلوث البحري ومكافحته في البحر الأبيض المتوسط
MedProgramme	برنامج البحر المتوسط لمرفق البيئة العالمية: تعزيز الأمن البيئي
MPA(s)	المنطقة (المناطق) البحرية المشمولة بالحماية
MSP	التخطيط المكاني البحري
MSSD	إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة 2016-2025 – الاستثمار في الاستدامة البيئية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية
MTF	الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط
MTS	الإستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط للفترة 2016-2021
NAP(s)	خطة (خطط) العمل الوطنية
NBB	الميزانية الوطنية الأساسية
NFPs	جهات الاتصال الوطنية
NGOs	المنظمات غير الحكومية
NSSD	الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة
POPs	الملوث (الملوثات) العضوي الثابت
PoWs	برنامج (برامج) العمل
PRTR	سجل إطلاق المواد الملوثة ونقلها
PSSAs	المناطق البحرية شديدة الحساسية
RAC(s)	مركز (مراكز) الأنشطة الإقليمية
RMS	إستراتيجية تعبئة الموارد
SAP BIO	برنامج العمل الإستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط
SAP-MED	برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية
SCCF	الصناديق الخاصة بتغير المناخ
SCP	الاستهلاك والإنتاج المستدامان
SDG(s)	هدف (أهداف) التنمية المستدامة
SEA	التقييم البيئي الإستراتيجي
SIA	تقييم الأثر الإستراتيجي
SPAMI(s)	أهمية المنطقة (المناطق) المشمولة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط
TAIEX	المساعدة التقنية وتبادل المعلومات
TEEB	اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي
UfMS	الأمانة العامة لاتحاد البحر الأبيض المتوسط
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية، والعلم، والثقافة "اليونسكو"
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
WB	البنك الدولي

WFP	برنامج الأغذية العالمي
WWF	الصندوق العالمي للطبيعة

الاستراتيجية المحدّثة لتعبئة الموارد

1. مقدمة

1. اعتمد الاجتماع العادي السابع عشر للأطراف المتعاقدة (مؤتمر الأطراف السابع عشر، باريس، فرنسا، 8-10 من شباط/فبراير 2012) استراتيجية تعبئة الموارد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، المدرجة في المرفق الثالث بالمقرر IG.20/13.

2. خلال مؤتمر الأطراف التاسع عشر (أثينا، اليونان، 9-12 من شباط/فبراير 2016)، اعتمدت الأطراف المتعاقدة مقررين تناولا مسائل تعبئة الموارد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط. وحدد المقرر الأول (IG.22/1) بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسطللفترة 2016-2021 توافر الموارد المالية باعتبارها التحدي الرئيسي لخطة عمل البحر المتوسط لتحقيق أهدافها (الفقرة 107). وتشير الاستراتيجية المتوسطة الأجل إلى أن "الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرامج العمل ستُكمَل بالاستراتيجية الشاملة والمحدّثة لتعبئة الموارد" (الفقرة 108). واعتمدت برامج العمل السابقة على الميزانيات التي تطلبت جمع نسبة كبيرة من الموارد الضرورية (تصل إلى 64%) من جانب مصادر خارجية؛ وإلى الآن لم يتم جمع ما يزيد على 30٪ من إجمالي الميزانية من هذه المصادر، مما أدى إلى وجود ثغرات كبيرة في التمويل عوَّقت التنفيذ الناجح لبرامج العمل.

3. دعا المقرر الثاني (IG.22/20) بشأن برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017 الأمانة العامة إلى إعداد استراتيجية محدّثة لتعبئة الموارد. ولكي نكون أكثر تحديدًا، تتضمن الإستراتيجية المتوسطة الأجل ناتجًا رئيسيًا 1-1-4: "تحديد فرص التمويل للأولويات الإقليمية والوطنية، إبلاغ الجهات المانحة/الشركاء ومشاركتهم، من خلال تنفيذ الإستراتيجية المحدّثة لتعبئة الموارد، ومساعدة الأطراف المتعاقدة على تعبئة الموارد." وتحقيقًا لهذه الغاية، حدد مقرر برنامج العمل الحاجة إلى إعداد دراسة تخطيطية أساسية لتحديد فرص التمويل للأولويات الإقليمية والوطنية، وتحديث إستراتيجية تعبئة الموارد لخطة عمل البحر المتوسطبما في ذلك وضع آلية اتصال متماسكة على نطاق خطة عمل البحر المتوسطتستهدف الجهات المانحة/الشركاء.

4. تُعد الإستراتيجية المحدّثة لتعبئة الموارد هذه استجابة لطلب الأطراف المتعاقدة كما أنها تتبع توصيات اجتماع جهات الاتصال التابعة لخطة عمل البحر المتوسط (أثينا، اليونان، 12-15 من أيلول/سبتمبر 2017)، الذي قدّم مزيدًا من التوجيهات بشأن التكليف الممنوح للأمانة العامة بشأن تنفيذ الفقرات 106-108 من الإستراتيجية المتوسطة الأجل. ويهدف مقرر تحديث إستراتيجية تعبئة الموارد إلى تعزيز منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط-اتفاقية برشلونة، لتمكينها من ضمان توافر الموارد اللازمة للوفاء ببرامج عملها بالكامل، وضمان أن عناصر خطة عمل البحر المتوسطيمكن أن تعمل بكامل طاقتها. وتبين مقررات مؤتمر الأطراف التاسع عشر نية الأطراف المتعاقدة على دعم تحديد فرص التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط وتوسيعها، وضمان توافُر موارد مستقرة، وكافية، ويمكن التنبؤ بها، وتعزيز الروابط بين أنشطة برامج العمل ومصادر التمويل.

2. الأهداف

5. تهدف الإستراتيجية المحدّثة لتعبئة الموارد إلى ضمان إتاحة التمويل الكافي لدعم الأنشطة البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسطعلى الأجلين القصير والمتوسطبناءً على أولويات الإستراتيجية المتوسطة الأجل. ولكي نكون أكثر تحديدًا، تشمل الإستراتيجية المحدّثة لتعبئة الموارد الأهداف الآتية:

a. وضع توجيهات واضحة لتعبئة الموارد المستقدمة من مصادر تقليدية وغير تقليدية من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل وتحديد النظراء الرئيسيين والجهات المانحة المحتملة؛
b. تحديد الاحتياجات والتغييرات المطلوبة لتعبئة الموارد على نحو فعّال، مع التركيز بوجه خاص على المجالات المواضيعية لتكليف برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسطالتي تكون في أشد الحاجة إلى التمويل الخارجي.

3. النطاق

6. تشمل الإستراتيجية المحدّثة لتعبئة الموارد فترة إطارية مدتها عشر سنوات، بغية ضمان التنفيذ الكامل للخطة الإستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية (2016-2021) واتخاذ خطوة تطلعية نحو تنفيذ الدورة المقبلة للخطة الإستراتيجية المتوسطة الأجل (2022-2027) ، مع التركيز على فترة السنتين الأوليين.

4. نظرة عامة على تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط

7. يُموّل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسطفي الأساس من قِبل الأطراف المتعاقدة من خلال الاشتراكات المقررة للصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط. وتشمل مصادر التمويل الأخرى المساهمات التقديرية من الاتحاد الأوروبي والمساهمات الطوعية المخصصة من جانب الأطراف المتعاقدة الأخرى، ومساهمات البلد المضيف، وتمويل المشروع من قِبل مرفق البيئة العالمية والمفوضية الأوروبية، وغيرها من الجهات المانحة المخصصة. ولا تتيح الاشتراكات المقررة عمومًا موارد كافية للوفاء الكامل بالمتطلبات المالية لبرنامج العمل لفترة السنتين. ويتم إتاحة التمويل الطوعي وتمويل المشروع بشكل عام على أساس مخصص ويستغرق ذلك وقتًا وجهدًا كبيرًا من جانب الموظفين حتى يتسنى لوحدة التنسيق وعناصر خطة عمل البحر المتوسطتحقيق نتائج ملموسة.

a.مساهمات الأطراف المتعاقدة (العادية، والطوعية، والبلد المضيف)

8. تمثل مساهمات الأطراف المتعاقدة، بما في ذلك المساهمات المقررة العادية، والمساهمات التقديرية للاتحاد الأوروبي، ومساهمة البلد المضيف لوحدة التنسيق، أهمية كبيرة لتنفيذ الإستراتيجية المتوسطة الأجل لخطة عمل البحر المتوسطوبرامج العمل، لأنها تتيح مصدرًا مستقرًا وآمنًا للتمويل حيث تضمن عمل المنظومة من خلال تغطية التكاليف الإدارية، إلى جانب السماح بالتخطيط الفعّال من خلال دعم بعض الأنشطة الأساسية. وفيما يتعلق بمراكز الأنشطة الإقليمية ((RACs، إن مساهمات البلدان المضيفة، وكذلك مساهمات المنظمة البحرية الدولية (IMO) في حالة المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط ((REMPEC، تمثل جزءًا كبيرًا من تمويلها.

9. في الفترة من عام 2004 إلى عام 2016، ظل مجموع الاشتراكات المقررة دون تغيير. وقدمت الأطراف المتعاقدة في عام 2016 زيادة غير متكررة بنسبة 3٪ في اشتراكاتها المقررة للمساعدة على الالتزامات المالية المطلوبة لتنظيم اجتماعات مؤتمر الأطراف واستضافته، لتمكين جميع الأطراف المتعاقدة من استضافة اجتماع لمؤتمر الأطراف. ويبدو أن مساهمات الأطراف المتعاقدة لم تواكب التكاليف التضخمية والتكليفات المتزايدة لخطة عمل البحر المتوسط. ولذلك، ينبغي النظر في إمكانية تحديد زيادة منتظمة في الاشتراكات المقررة للصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسطإذ إن هذهالمساهمات تتيح الضمان الرئيسي لتوافُر موارد مستقرة ويمكن التنبؤ بها وتُظهِر الالتزام المستمر من جانب الأطراف المتعاقدة.

10. لقد استفادت خطة عمل البحر المتوسطعلى أساس منتظم من المساهمات الطوعية الإضافية المقدمة من الأطراف المتعاقدة لدعم تنفيذ برنامج العمل. وتشمل تلك المساهمات اتفاق التعاون الأخير (2016) بين وزارة البيئة والأراضي، والبحار الإيطالية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو ما يُعد تطورًا ممتازًا ونموذجًا جيدًا جدًا عن التمويل الطوعي تمشيًا مع الإستراتيجية المتوسطة الأجل، إلى جانب المساهمات الطوعية من تركيا لتنفيذ النسخة الأولى من جائزة إسطنبول للمدينة الصديقة للبيئة. إلى أن عُقد مؤتمر الأطراف التاسع عشر، كانت المساهمات الطوعية أيضًا تشمل نفقات تنظيم اجتماعات مؤتمر الأطراف، التي كان يغطيها البلد المضيف المعني بها.

b.المصادر الإضافية للتمويل

11. من المتوقع أن يظل الاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمية جهتين مساهمتين مهمتين في تنفيذ الإستراتيجية المتوسطة الأجل وبرامج العمل الخاصة بخطة عمل البحر المتوسطلفترة السنتين.

12. يملك الاتحاد الأوروبي عددًا من آليات التمويل وتدفقات الموارد المتاحة. وقد استخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسطهذه الآليات إلى حد كبير على مدى السنوات العشرين الماضية، بما في ذلك الشراكة الإستراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمشاركة في الدعوة إلى تقديم عروض العطاءات/المشاريع، والعقود المباشرة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسطوالمفوضية الأوروبية. وفي حين أن المديرية العامة

للبيئة ستبقى شريكًا رئيسيًا، فإن الإستراتيجية المتوسطة الأجل المعتمدة تشمل عددًا من القضايا الإنمائية الأساسية التي تتطلب التفاعل والمشاركة مع المديريات العامة الأخرى ذات الصلة (المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية (DG DEVCO)، والمديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع ((DG NEAR، والمديرية العامة لمصايد الأسماك والشؤون البحرية ((DG Mare، وما إلى ذلك) لتلبية متطلبات الموارد.

13. يمتد التعاون القوي بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسطومرفق البيئة العالمية لفترة طويلة، حيث يعود تاريخه إلى عام 1997. ومنذ ذلك الحين، دعّم مرفق البيئة العالمية 3 استثمارات كبيرة في المنطقة من بينها "برنامج البحر الأبيض المتوسط (MedProgramme): تعزيز الأمن البيئي" بتكلفة 47 مليون دولار أمريكي، الذي اعتُمد في تشرين الأول/أكتوبر 2016، ويجري وضعه حاليًا من قِبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط وشركائه التنفيذيين. من المهم الحفاظ على مشاركة خطة عمل البحر المتوسطمع مرفق البيئة العالمية، والبحث عن المزيد من فرص التمويل، مع التركيز على المجالات التي تتمتع فيها خطة عمل البحر المتوسطبميزة نسبية أو يمكن أن تبني شراكات مطلوبة، تمشيًا مع التكليف المنوط بها ومع الأولويات الرئيسية للتجديد السابع لموارد مرفق البيئة العالمية (مثل حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال تدابير الحماية المكانية، مثل المناطق البحرية المشمولة بالحماية ((MPAs، ومناطق مصايد الأسماك المحظورة ((FRAs، وما إلى ذلك).

14. فيما يتعلق بمصادر التمويل البديلة، أُحرِز مؤخرًا تقدم في الاستفادة من التفاعل مع المؤسسات البيئية الكبيرة، مثل مؤسسة مافا، التي تدعم أساسًا أنشطة محددة؛ ومع القطاع الخاص، حيث تُبذل جهود لبناء الشراكات (على سبيل المثال الشراكات مع قطاع النفط والغاز من خلال المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط (((REMPEC، على الرغم من عدم وجود مساهمات مالية كبيرة حتى الآن. وفي الأخير، نجد أن إمكانيات التمويل الجديدة/المبتكرة (مثل السندات/القروض الاجتماعية والإنمائية، والتمويل الجماعي، وما إلى ذلك) لا تُستكشف في الوقت الراهن.

15. أُعدت معظم المشاريع التي يمولها الرعاة الرئيسيون (أي الاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمية) وقُدمت إليهم من قِبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، بالتنسيق مع العناصر المعنية ومع شركاء آخرين، في بعض الحالات، في حين أُعدت عروض المشاريع التي تمولها المؤسسات (مثل، مؤسسة مافا) وقُدمت في الأساس من قِبل العناصر المعنية.

16. إضافة إلى الجهات المانحة سالفة الذكر، واستنادًا إلى النماذج الحالية من التعاون الناجح، يجب مواصلة تطوير علاقات برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسطوأشكال التعاون فيما بينه وبين المنظمات الدولية الرئيسية، مثل البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومصرف التنمية الإفريقي، وكذلك المصرف الأوروبي للاستثمار الذي يشارك مشاركة كاملة في مبادرة آفاق 2020 الخاصة بالاتحاد الأوروبي من أجل الوصول لبيئة نظيفة وصحية للبحر المتوسطبحلول عام 2020، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

c.تحليل فجوة الموارد الخارجية

17. يقدم الشكل 1 لمحة عامة عن الموارد الخارجية التي تمت تعبئتها/ المطلوبة لكل موضوع من مواضيع الإستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية، لفترتي السنتين 2016-2017 و(المقترحة) 2019-2018. ويُظهر الشكل أن هناك بعض المواضيع التي عادةً ما تجتذب قدرًا كبيرًا من الموارد الخارجية مقارنة بالمساهمات العادية، بما في ذلك مواضيع التفاعلات والعمليات البرية والبحرية (حيث تزيد الموارد الخارجية عن أكثر من 11 ضعفًا عن الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط)، والاستهلاك والإنتاج المستدامين (حيث تزيد الموارد الخارجية عما يصل إلى 40 ضعفًا عن الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط)، وتغير المناخ (حيث تزيد الموارد الخارجية عن نحو 16 ضعفًا عن الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط). وإضافة إلى ذلك، بالنسبة إلى بعض المواضيع، بما في ذلك التنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية، والتفاعلات والعمليات البرية والبحرية، هناك نسبة منخفضة للغاية من التمويل الخارجي غير المضمون، بينما بالنسبة إلى مواضيع أخرى، مثل موضوع التكيف مع تغير المناخ، تكون الموارد الخارجية غير مضمونة في الأساس في فترتي السنتين. ويُظهر هذا التحليل المجالات التي يكون فيها التمويل الخارجي مطلوبًا بشكل أكبر، وكذلك المجالات التي يصعب تأمين التمويل الخارجي لها.

18. في حين أن جميع المواضيع قد استفادت من التمويل الخارجي، إلا حالة التمويل الخارجي تتباين فيما يتعلق بأنواع محددة من الأنشطة. وبإلقاء نظرة عامة إلى برامج العمل القليلة السابقة، ونقصد بذلك برامج العمل في الفترات الثلاث السابقة التي تمتد كل منها إلى سنتين، يمكن ملاحظة أن الأنشطة المتصلة بالحوكمة تُغطّى في الأساس من قِبل الصندوق

الاستئماني للبحر المتوسط، في حين أن أنشطة أخرى يبدو أنها تعتمد بشكل أساسي/كبير على المصادر الخارجية، بما في ذلك:

- إعداد الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية
- التنفيذ الوطني لخطط العمل
- أنشطة رفع مستوى الوعي والتواصل
- الرصد، والمخزون، والتقييم
- بناء المنصات/الربط الشبكي
- المساعدة التقنية وبناء القدرات، بما في ذلك دعم التصديق على الصكوك القانونية
- التعاون والشراكات

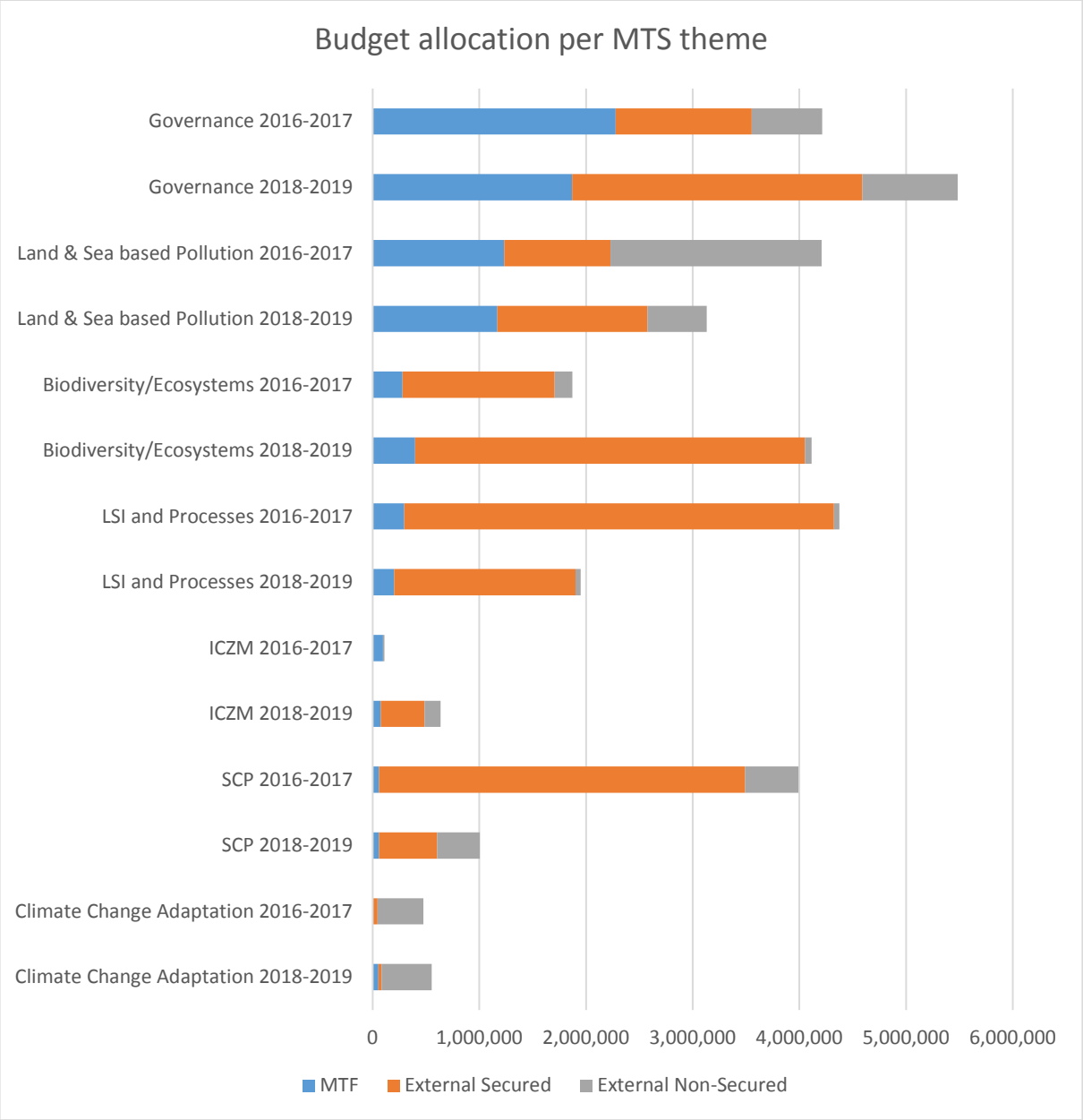

الشكل 1. مخصصات الميزانية لكل موضوع من مواضيع الإستراتيجية المتوسطة الأجل (برنامج العمل والميزانيات لفترتي 17/2016 و19/2018)

19. كان اعتماد إستراتيجية منظمة متوسطة الأجل ووضع برامج عمل لفترة سنتين استنادًا إلى الإستراتيجية المتوسطة الأجل خطوة مهمة في دعم إعداد وثائق ومقترحات المشاريع المتعلقة بجمع الأموال الخارجية والتحقق من صحتها. ومن

المتوقع أن تكون هناك إستراتيجية موجزة لتعبئة الموارد تمكّن التخطيط الواضح لجذب الأموال الخارجية من أجل تنفيذ برامج العمل وضمان تعميم التمويل الخارجي لدعم الأولويات البرنامجية لخطة عمل البحر المتوسط.

20. من أجل إتاحة فرص جديدة وتعزيز التواصل مع الجهات المانحة والكيانات الجديدة، فإن دعم الأطراف المتعاقدة يُعد ضروريًا لتنويع مصادر التمويل. وسيعمل ذلك على تمكين برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط - اتفاقية برشلونة من توسيع نطاق شبكاته وشراكاته مع مختلف الكيانات ومصادر التمويل، وتوسيع نطاق التواصل مع المؤسسات، والقطاع الخاص، وآليات التمويل المبتكرة، واستكشاف سُبل جديدة لتعبئة الموارد، مثل إنشاء آليات لجمع الأموال على موقع الويب لضمان التبرعات والمساهمات الخاصة.

5. الاحتياجات من الموارد الخارجية

21. لقد تزايد تكليف برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسطتزايدًا كبيرًا مع مرور الوقت فقد أصبح يتضمن معالجة القضايا الناشئة ذات الأولوية في المنطقة. ولذا فقد اعتُمدت صكوك قانونية، وإستراتيجيات، وخطط عمل جديدة أو محدثة حيث يتطلب تنفيذها تمويلاً إضافيًا. وينعكس نطاق العمل الموسّع لخطة عمل البحر المتوسطعلى الخطة الإستراتيجية المتوسطة الأجل التي تتمحور حول سبعة مواضيع مختلفة تشمل عددًا كبيرًا من النتائج والمخرجات الإستراتيجية، بهدف تحقيق الحالة البيئية الجيدة للبحر الأبيض المتوسطوالساحل للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمنطقة.

22. هذا التكليف الموسّع لم يواكبه إتاحة مخصصات موارد أعلى نسبيًا من خلال الاشتراكات المقررة من جانب الأطراف المتعاقدة. ونتيجةً لذلك، إن المخصصات الحالية من الاشتراكات المقررة (الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط) لا تتيح موارد كافية للوفاء الكامل بالمتطلبات المالية لبرامج عمل فترة السنتين.

23. لمعالجة نقص الموارد الكافية، جرى اتباع نهج استباقي في وضع برنامج العمل للفترة 2018-2019، وتأمين جزء كبير من التمويل الخارجي المطلوب؛ ومن ثمَّ، لم يعد هناك غير متوافر سوى 15٪ من الموارد المطلوبة بالفعل. وإضافة إلى ذلك، نجحت الأمانة العامة في الفترة 2016-2017 في تحقيق دفعة كبيرة في تمويل تنفيذ الأنشطة من جانب كلٍّ من منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط -اتفاقية برشلونة وشركاء البحر الأبيض المتوسطمن خلال الحصول على موافقة برنامج البحر الأبيض المتوسط الجديد (MedProgramme) لدى مرفق البيئة العالمية. وبمجرد تطوير البرنامج بالكامل، من المتوقع أن يتيح مبلغ الـ 47 مليون دولار، الذي يخصصه مجلس مرفق البيئة العالمية للبرنامج، الدعمَ التقني ويحشد الاستثمارات لتصل إلى نحو 600 مليون دولار أمريكي في البلدان المؤهلة لمرفق البيئة العالمية. وخلال الفترات الثلاث القادمة التي تمتد كل منها إلى سنتين وما بعدها، سيكون لهذا الأمر دون شك أثر تحويلي ومفيد على المنطقة.

24. ستركز جهود تعبئة الموارد في السنوات المقبلة على مواضيع الإستراتيجية المتوسطة الأجل والنتائج الإستراتيجية التي ثبُت أنها أكثر اعتمادًا على الموارد الخارجية، ولا سيما النتائج التي يصعب إيجاد وتأمين موارد خارجية لها. وإضافة إلى المعلومات الواردة في الشكل 1 أعلاه، قامت الأمانة العامة بتقييم الميزانية المخصصة (الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط/المخصصات الخارجية المضمونة/غير المضمونة) لكل فئة من الفئات الإستراتيجية ذات الصلة بالنتائج للفترتين 2016-2017 و2018-2019 (راجع الشكل 2).

25. أظهر هذا التحليل أن النتائج الإستراتيجية التي تتطلب أعلى معدل من التمويل الخارجي غير المضمون هي تلك النتائج المرتبطة بالتنفيذ والامتثال على الصعيد الوطني، ووضع السياسات المواضيعية، وأنشطة بناء القدرات. وهناك بعض الخصائص في كل فترة من فترات السنتين. فعلى سبيل المثال، هناك نسبة كبيرة من الموارد الخارجية للنتائج المتعلقة بالشراكات، والتوعية، وكذلك بالرصد والتقييم في فترة السنتين 2016-2017، بينما في فترة السنتين 2018-2019 (المقترحة) هناك حاجة إلى زيادة التمويل الخارجي من أجل وضع الأدوات التقنية وتنفيذها. ولذلك، يجب تركيز تعبئة التمويل بشكل أكبر على هذه المجالات البرنامجية. إضافة إلى ذلك، وبما أن الفجوة تُعد صغيرة في ميزانية فترة السنتين 2018-2019 (المقترحة) المزمع تغطيتها عن طريق الموارد الخارجية التي لم يتم ضمانها بعد، فإن التحدي الرئيسي يتمثل في التخطيط الفعّال للإجراءات اللازمة لتعبئة الموارد بشكل فعّال في منتصف المدة، أي لفترة السنتين 2020-2021 وما بعدها.

26. تُعد الإستراتيجية المحدّثة لتعبئة الموارد إذًا مكونة من شقين. حيث تهدف في المقام الأول إلى ضمان ملء الفجوة في الميزانية الشاملة للفترة 2018-2019 من خلال إجراءات جمع الأموال التي تستهدف على وجه التحديد الأنشطة التي لم

يتم ضمان التمويل الخارجي لها بعد. وترتبط هذه الإجراءات أيضًا بميزانية فترة السنتين القادمة 2020-2021. الهدف الثاني للإستراتيجية المحدّثة لإدارة الموارد هو تحديد الإجراءات التي من شأنها دعم تعبئة التمويل الخارجي (بأفق مدته 10 سنوات، بحلول نهاية دورة الإستراتيجية متوسطة الأجل المقبلة، مع التركيز على فترة السنتين الأوليين لتلك الدورة)، من أجل دعم تنفيذ الأهداف والإجراءات البرنامجية لخطة عمل البحر المتوسط. وفي هذا الصدد، تهدف الإستراتيجية المحدّثة لتعبئة الموارد إلى تمكين الأمانة العامة من تعزيز المشاركة مع الجهات المانحة الحالية، وبناء العلاقات والتواصل مع الشركاء والممولين الجُدد.

27. تقترح الإستراتيجية المحدَّثة لتعبئة الموارد تنويع تدفقات الموارد من مجموعة متنوعة من الجهات المانحة. وهذا النهج من شأنه أن يمكّن الأمانة العامة أيضًا من توسيع نطاق رؤية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط- اتفاقية برشلونة وقبوله، وتعزيز الدعم والتعاون مع الشركاء والجهات المانحة الجديدة.

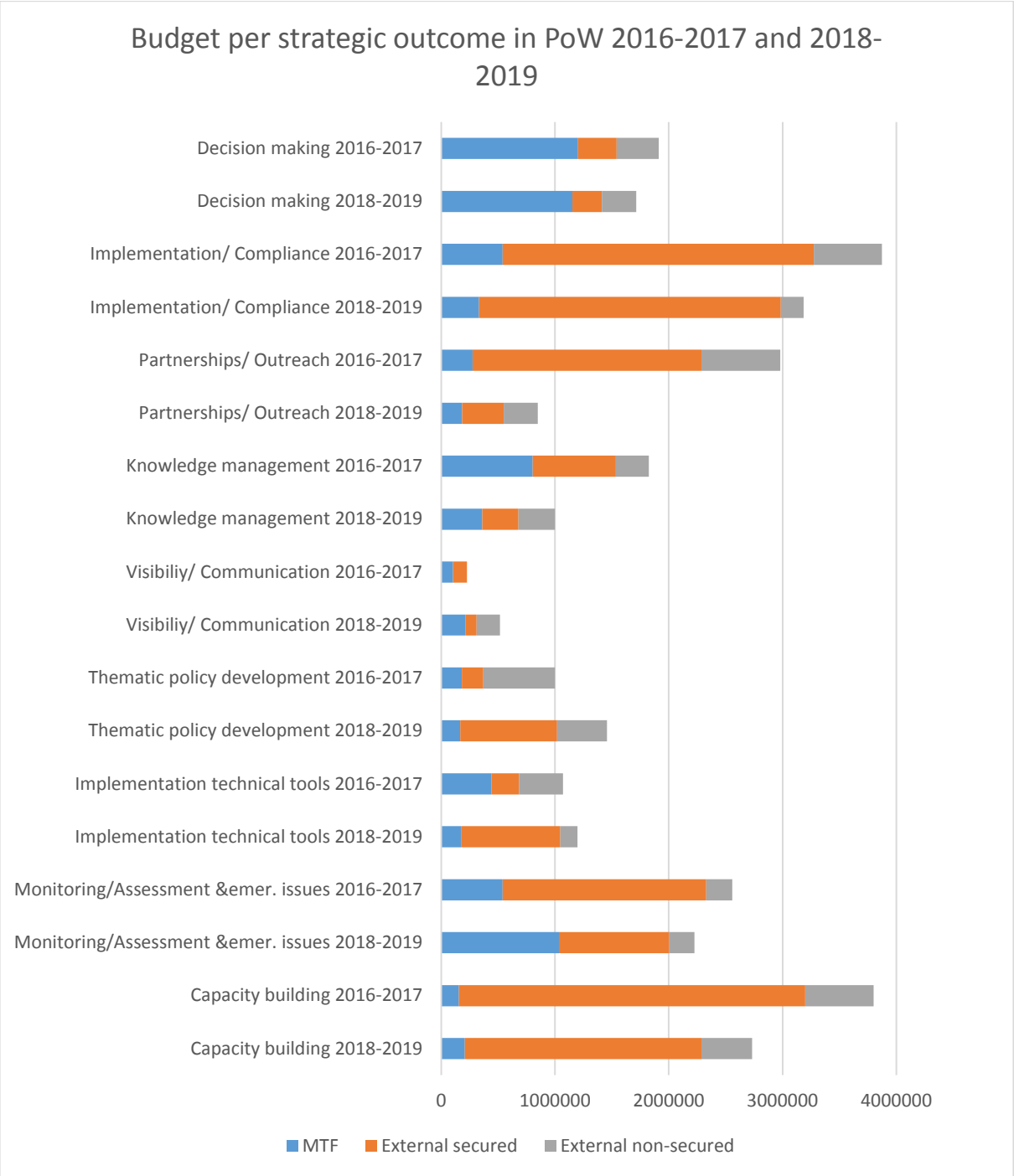

الشكل 2. الميزانية لكل نتيجة إستراتيجية في برنامج العمل للفترتين 2016-2017 و2018-2019

6. الإجراءات الرئيسية اللازمة لضمان فعالية تعبئة الموارد

28. مع الأخذ في الحسبان حالة التمويل، وثغراته، واحتياجاته في منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط -اتفاقية برشلونة، على النحو المبيّن أعلاه، ومن أجل ضمان التنفيذ الفعّال لبرامج العمل الخاصة بها لفترة السنتين وكذلك التنفيذ الشامل للإستراتيجيات المتوسطة الأجل الحالية والقادمة، تركّز الإستراتيجية المحدّثة لتعبئة الموارد على الآتي: (1) تعزيز مساهمات "الجهات المانحة التقليدية"، بما في ذلك المساهمات الطوعية من الأطراف المتعاقدة، والكيانات متعددة الأطراف، وشركاء خطة عمل البحر المتوسط؛ و(2) ضمان التمويل من مصادر لم تستكشفها خطة عمل البحر المتوسطبعد بالكامل، بما في ذلك المؤسسات، والقطاع الخاص، والآليات المبتكرة.

a.الاستثمار بشكل أكبر في الاتصال والتواصل الفعّال

29. لزيادة أساس الموارد في منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط -اتفاقية برشلونة، من الأهمية بمكان زيادة الاستثمار في الاتصال والتواصل مع الأطراف المتعاقدة، وشركاء خطة عمل البحر المتوسط، والجهات المانحة الرئيسية، وعامة الجمهور. وينبغي التركيز على تعزيز آثار عمل خطة عمل البحر المتوسط وإبراز المزايا النسبية لمنظومة برنامج الأمم المتحدة/خطة عمل البحر المتوسط -اتفاقية برشلونةبشأن حماية البيئة البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما فيما يتعلق بالصكوك القانونية، واتخاذ القرارات، والتنسيق الإقليمي، وبناء القدرات، والتفاعل بين العلوم والسياسات، وإنتاج المعلومات البيئية ونشرها، والاستجابة لحالات الطوارئ، والرصد، والتقييم، وما إلى ذلك.

30. وفي هذا الصدد، يمكن لوحدة التنسيق، بالتعاون مع عناصر خطة عمل البحر المتوسط، أن تعزز أنشطة التواصل وأن تنظم اجتماعات سنوية للتشاور مع المانحين، على النحو المبيّن بالتفصيل في القسم 7 المتعلق بأدوات وإستراتيجيات الاتصال.

b. التواصل مع الأطراف المتعاقدة

31. تشكّل الأموال المقدمة من الأطراف المتعاقدة، وينبغي أن تظل، العمود الفقري لقاعدة موارد خطة عمل البحر المتوسط؛ لأنها تتيح مصدرًا لتمويل التكليف الأساسي للخطة وهو مصدر يمكن التنبؤ به ومضمون. ولذلك من المهم زيادة مشاركة الأطراف المتعاقدة في دعم برنامج عمل خطة عمل البحر المتوسطبهدف:

- ضمان السداد المنتظم والفوري للمساهمات العادية المقررة من قِبل الأطراف المتعاقدة؛
- دعم زيادة عدد المساهمات الطوعية المقدمة من الأطراف المتعاقدة، من خلال اتفاقيات إستراتيجية على مستوى البرنامج؛
- زيادة المساهمات العادية المقررة للأطراف المتعاقدة بما يتماشى مع التكليف المتزايد لخطة عمل البحر المتوسط؛
- الحفاظ على نسبة مقبولة بين التمويل العادي المقرر والتمويل الخارجي لجميع مواضيع الإستراتيجية المتوسطة الأجل.

c.مواصلة التعاون مع الكيانات متعددة الأطراف وشركاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط وتعزيزه

32. يجب الحفاظ على التمويل من الجهات المانحة "التقليدية" وتعزيزه إن أمكن. وخاصة:

a. فيما يتعلق بالمشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي، يجب أن يستمر العمل على ذات المنوال، إلى جانب إمكانية استكشاف فرص تمويل إضافية، بما في ذلك الأموال التي لا تقتصر على الحماية البيئية ولكنها ذات صلة بالتكليف الشامل لخطة عمل البحر المتوسط، مثل الأموال المقدمة من المديرية العامة لمصايد الأسماك والشؤون البحرية (DG MARE) (الصندوق الأوروبي للشؤون البحرية ومصايد الأسماك (EMFF، والمديرية العامة للأعمال المتصلة بالمناخ ((DG CLIMA، والمديرية العامة للبحوث والابتكار ((DG RTD، والمديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع ((DG NEAR، وما إلى ذلك.

b. يجب مواصلة التعاون الفعّال القائم مع مرفق البيئة العالمية في المستقبل. وعلى الرغم من أنه قد يكون من الصعب الحصول على أموال إضافية من مرفق البيئة العالمية بعد برنامج البحر الأبيض المتوسط (MedProgramme) واسع النطاق، فإنه يجب استكشاف فرص تمويل، بما يتماشى مع التوجيهات الجديدة

وجدول أعمال السياسات لبرنامج التجديد السابع لمرفق البيئة العالمية، استنادًا إلى المزايا النسبية لخطة عمل البحر المتوسطوالشراكات القائمة مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي (أي مذكرة التفاهم مع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM) من أجل تحقيق الأهداف المستدامة لحفظ مصايد الأسماك والتنوع البيولوجي).

33. استنادًا إلى تحليل برامج العمل السابقة، تبيّن أن الموضوع الشامل في الإستراتيجية المتوسطة الأجل بشأن التكيف مع تغير المناخ هو أحد أكثر المواضيع اعتمادًا على التمويل الخارجي، مع وجود نسبة عالية من الموارد الخارجية غير المضمونة. وفي هذا الصدد، يجب على الأمانة العامة لخطة عمل البحر المتوسطأن تبحث عن فرص إضافية للتمويل الخارجي لدعم الأنشطة ذات الصلة في الإستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية والمستقبلية. ويجب مواصلة استكشاف الصناديق الإنمائية الجديدة التي تأسست استجابة لجدول أعمال تغير المناخ وتناولها من قِبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ ((GCF، وصندوق التكيف، وما إلى ذلك. ويمكن الوصول إلى هذه الأموال من خلال البرمجة المشتركة والتعاون في مجال الشراكات مع المنظمات الدولية الأخرى والشركاء الآخرين، من أجل الحد من عبء العمل مع الجمع بين الخبرة التقنية للشركاء في تقديم المقترحات المشتركة. ويجب اتباع نهج مماثل بالنسبة إلى المواضيع الأخرى في إطار الإستراتيجية المتوسطة الأجل التي تُحدَّد بأنها أكثر اعتمادًا على التمويل الخارجي، مثل الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

34. إضافة إلى ذلك، من المهم مواصلة تعزيز التنسيق الفعّال مع عناصر خطة عمل البحر المتوسطلتعبئة الموارد وإعداد مقترحات المشاريع بطريقة منسقة. ويجب الاستمرار في استكشاف المقترحات التآزرية، من خلال فريق التنسيق التنفيذي ((ECP، التي تغطي مجموعة واسعة من أولويات خطة عمل البحر المتوسطوتهدف إلى اجتذاب المزيد من التمويل واسع النطاق. وسوف تكون الممارسة الحالية التي تنطوي على الدعوات المشتركة لتقديم المقترحات والمعلومات عن المشاريع الجارية سببًا في دعم تكامل الأثر وتوسيعه.

d.استكشاف فرص إقامة شراكات مع المؤسسات والقطاع الخاص

35. هناك العديد من المؤسسات وكيانات القطاع الخاص التي تركز على مجالات الاهتمام المواضيعية وتشارك فيها والتي يمكن أن تصبح شركاء ومؤيدين في تنفيذ الأولويات الوطنية والإقليمية في إطار تكليف خطة عمل البحر المتوسط. ويتطلب ذلك نهجًا منسقًا والاتصال والتواصل من أجل اجتذاب مجموعة واسعة من الشركاء بوصفهم ممولين. وسيتطلب تعزيز العلاقات والمشاركة مع القطاع الخاص أن تعتمد الأطراف المتعاقدة على سياسة توجيه للقطاع الخاص تستند إلى سياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن توافق على معايير محددة وسياسة لتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومن شأن وجود سياسة متفق عليها أن يساعد وحدة التنسيق وعناصر خطة عمل البحر المتوسط على إقامة علاقات جديدة مع المانحين، ولا سيما مع الشركاء من القطاع الخاص.

i. المؤسسات

36. تشير المواضيع ذات الأولوية في المؤسسات ذات الصلة إلى أن معظم التمويل يتجه إلى الطبيعة/التنوع البيولوجي بينما يتجه القليل منه إلى الأنشطة "الصناعية"، مثل النقل والمواد الكيميائية. والمثير للدهشة أن تمويل تغير المناخ لا يمثل الأولوية الأهم. ومما يبعث على التشجيع أن "المجتمعات المستدامة" و"اقتصاد التدوير" يأتيان ضمن صدارة قائمة الأولويات. وهذا يدل على أن الممولين البيئيين يضبطون برامجهم من أجل ضمان اتساق أفضل مع الأولويات السياسية والتطورات العامة.

37. يجب على خطة عمل البحر المتوسطأن تستهدف تعزيز التمويل من المؤسسات. وعند القيام بذلك، من المهم إعطاء الأولوية إلى المؤسسات التي تهتم بأولويات خطة عمل البحر المتوسطوأنشطتها وبناء العلاقات، حيث إن المؤسسات تفضل ألا يُنظر إليها على أنها جهات مانحة تتلقى مقترحات تمويل، بل بوصفها شركاء. وإضافة إلى ذلك، يجب وضع آليات مناسبة، تجعل طريقة الدفع أكثر جاذبية للمؤسسات. ويمكن أن يتم ذلك بما يتماشى مع الإجراءات ذات الصلة في إستراتيجية تعبئة الموارد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الأوسع نطاقًا.

ii. القطاع الخاص

38. هناك طرق مختلفة لكي يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط في ضمان الموارد من القطاع الخاص. وتُعد عملية جمع الأموال من الشركات مهمة أكثر تعقيدًا؛ ويجب أن يتم التعامل مع القطاع الخاص على

أساس شراكة إستراتيجية طويلة الأجل، تقدم أكثر من مجرد الأموال. ويجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط أن يضع أولاً معايير للمشاركة مع هذه الكيانات ويعتمدها استنادًا إلى السياسة الحالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والخبرة طويلة الأمد.

39. نورد فيما يأتي قائمة بالتعاملات المحتملة التي يمكن لخطة عمل البحر المتوسطأن تنظر في إجرائها مع كيانات القطاع الخاص: (أ) التبرعات الخيرية؛ (ب) المنح المقدمة من المؤسسات؛ (ج) الدعم التقني أو التعاون بشأن الأنشطة أو المبادرات الخاصة مع كيانات القطاع الخاص (د) رعاية الأحداث، على سبيل المثال، يوم الأمم المتحدة للتنظيف الساحلي، ويوم المياه العالمي، واليوم العالمي للمحيطات، واليوم العالمي للتنوع البيولوجي، ويوم ساحل البحر الأبيض المتوسط، وغيرها من الأحداث المماثلة، والمنشورات؛ (هـ) تبادل المهارات التقنية، والخدمات، والموظفين، وغير ذلك أو تقديمها (على سبيل المثال، يقيم برنامج الأغذية العالمي علاقة خاصة مع شركة بريد سريع خاصة، وفي المقابل تقدم الشركة المشورة إلى البرنامج بشأن القضايا اللوجستية وعوامل الكفاءة الأخرى في الأمور المتعلقة بالتسليم).

40. في سبيل بناء شراكات مع القطاع الخاص وجمع مساهمات مالية وغير مالية، هناك حاجة إلى تحديد القطاعات ذات الأولوية، والأسواق المتخصصة، والصناعات ذات الصلة بأنشطة خطة عمل البحر المتوسط والتخطيط لها، إلى جانب تقييم الأدوات المناسبة وآليات التمويل الملائمة لمساهمات القطاع الخاص. ويجب أيضًا استكشاف فرص الاستفادة من أموال المسؤولية الاجتماعية للشركات (CRS).

e.مصادر التمويل الجديدة والمبتكرة

41. يجب مواصلة استكشاف إمكانيات التمويل الجديدة والمبتكرة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط. وقد تشمل هذه الإمكانيات التمويل الجماعي، واليانصيب، والضرائب البيئية، وما إلى ذلك.

42. وتحقيقًا لهذه الغاية، تشمل الأمثلة التي يمكن دراستها إدخال رسم إضافي قدره يورو واحد على تذكرة المسافرين على متن السفن السياحية في البحر المتوسط بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، وإقامة شراكات مع سلاسل الفنادق الإقليمية ومنظمي الرحلات السياحية للترويج لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط لدى نزلائهم أو عملائهم وتوزيع مواد ترويجية قصيرة عليهم بشأن البرنامج، وإنتاج دبابيس أو أساور محيطية زرقاء عليها شعار خطة عمل البحر المتوسطتُقدَّم بوصفها وسامًا تقديريًا للمساهمين الطوعيين أو تُستخدم باعتبارها أداة تسويقية للترويج لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسطوتوسيع التوعية به لدى فئة أوسع من الجمهور.

7. أدوات واستراتيجيات التواصل مع المانحين

43. ستتطلب المبادرات المقترحة في الإستراتيجية المحدّثة لتعبئة الموارد أيضًا أن تعمل وحدة التنسيق على تعزيز وظائف التواصل الخاصة بها في سبيل إيجاد طرق جديدة ومبتكرة لعرض الأعمال المضّطلع بها في إطار منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط -اتفاقية برشلونة، ولا سيما آثار هذه الأعمال، إلى جانب تحسين نطاق رؤية خطة عمل البحر المتوسط والتقدير العام من جانب شركاء التمويل، والجهات المانحة المحتملة الجديدة، وعامة الجمهور.

44. في إطار أي نهج لتعبئة الموارد للفترات البرنامجية المقبلة، سيتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسطأن يتعامل مع المؤسسات والمبادرات الأخرى في بيئة تمويل تتسم بقدر متزايد من التنافسية والطلب. ولذلك، يجب التركيز على زيادة الوعي بالمزايا النسبية لمنظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط -اتفاقية برشلونة فيما يتعلق بوضع السياسات، وتنفيذها، والتنسيق الإقليمي، وإمكانيات بناء القدرات.وفي هذا الصدد، سيتطلب تطوير علاقات جديدة مع هذا النطاق الواسع من الشركاء وجود موظفين متخصصين ذوي مهارات وخبرة في التعامل مع شركاء التمويل الحاليين والجدد. ويجب كذلك ربط الترويج لأنشطة التواصل، التي تنطوي عليها إستراتيجية تعبئة الموارد، بإستراتيجية التواصل.

45. لدعم جهود التواصل الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد، من المستحسن لوحدة التنسيق أن تنظم، بالتعاون مع عناصر خطة عمل البحر المتوسط، اجتماعات سنوية للتشاور مع المانحين، ربما بمناسبة الأحداث الدولية الرئيسية المتعلقة بالمحيطات مثل مؤتمرات "محيطنا"، وسباقات المحيطات، والمعارض والمناسبات الخاصة بالقطاع الخاص. ويمكن إعداد مقترحات تمويل ومذكرات مفاهيمية وتقديمها في اجتماع الجهات المانحة، تشمل موظفي تعبئة الموارد أو التواصل ذوي الصلة، من خلال الدعم المقدم من الأطراف المتعاقدة المتطوعة. ويمكن أن يساعد ذلك على تعزيز التنسيق بين وحدة

التنسيق وعناصر خطة عمل البحر المتوسط، ووضع نهج مشترك يُوجَّه إلى الجهات المانحة، والمساعدة على الحد من سفر الموظفين من أجل تقديم مقترحات فردية إلى الجهات المانحة.

46. يجب أيضًا النظر في الاجتماعات الثنائية مع الجهات المانحة التي أبدت اهتمامها في أثناء مرحلة إعداد برامج العمل، مع التركيز على الأجزاء/النتائج النسبية لبرنامج العمل التي تتطلب تمويلاً خارجيًا، مع مراعاة الأولويات الخاصة بالجهات المانحة، والاستفادة من التجارب السابقة.

47. إضافة إلى ذلك، في سبيل التقارب مع الجهات المانحة، ستكون سجلات المعلومات المتعلقة بالمشاريع التي تخضع للتنفيذ مفيدة للغاية، بما في ذلك أيضًا المشاريع التي وُضعت ولكنها لم تُموَّل بعد.

48. يجب على الأمانة العامة أن تعزز مشاركتها في الاجتماعات والمؤتمرات العالمية، والإقليمية، والوطنية ذات الصلة، وكذلك مشاركتها في الأحداث التي تقيمها المؤسسات حيثما يكون من الممكن التواصل مع الممولين واستكشاف فرص تمويل لأنشطة محددة. ويمكن متابعة هذه الجهود بالتعاون مع منظمات إقليمية أخرى، مثل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ((GFCM، والأمانة العامة لاتحاد البحر الأبيض المتوسط ((UfMS، وغيرها. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط أيضًا أن يقيم معرضًا مرنًا ومتنقلاً لعرض المواد والوثائق المنشورة ذات الصلة بأهدافه المواضيعيةوالإستراتيجية في مختلف الاجتماعات والأحداث.

8. آفاق المستقبل

49. ستقوم الأمانة العامة بإعداد جداول زمنية لمختلف النواتج والمبادرات المقترحة بموجب هذه الوثيقة إلى جانب المتطلبات ذات الصلة في الميزانية. وسيمكّن ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط من تقييم الخطوات والتدابير المتخذة لضمان أنها تتخذ المسار الصحيح فيما يتعلق بالنتائج المرجوّة وأنها تُظهر التقدم المُحرز على نحو فعّال، وفي الوقت ذاته، تُبلغ الأطراف المتعاقدة أيضًا بأي عقبات تواجهها.

50. يُعد دعم الأطراف المتعاقدة ضروري لضمان التنفيذ الناجح لإستراتيجية تعبئة الموارد وتخفيف الظروف غير المتوقعة التي يمكن أن تؤثر سلبًا على تنفيذ الإستراتيجية و/أو تؤخره.

51. يجب تعزيز دور فريق التنسيق التنفيذي (ECP) في تحديد الموارد الخارجية وإعداد مقترحات المشاريع. ويمكن التركيز على وضع مقترحات تآزرية للجهات المانحة المحتملة، بما يتيح الفرص لتحقيق نتائج إستراتيجية باستخدام منظومة خطة عمل البحر المتوسطبكامل طاقتها بطريقة فعّالة ومتكاملة، وتعزيز وضع الصناديق متعددة المانحين.

52. تشمل الجداول الواردة في "التذييل" النتائج الإستراتيجية والنواتج الرئيسية للخطة الإستراتيجية المتوسطة الأجل، وتذكر الجهات المانحة المحتملة التي ينبغي الاتصال بها للحصول على التمويل. ولا يقصد بهذه القائمة أن تكون شاملة وجامعة لمصادر التمويل التي ينبغي التواصل معها بل هي مجرد قائمة إرشادية؛ فهي تمثل تحليلاً لأدوات ووكالات التمويل القائمة (على الأصعدة العالمية، والإقليمية، والوطنية/الثنائية)، وتُراعي أولويات وتكليفات تلك الأدوات الوكالات فيما يتعلق بالبيئة البحرية والساحلية، وتواؤمها مع النتائج الإستراتيجية والنواتج الرئيسية للإستراتيجية المتوسطة الأجل، على المستوى العام.

9. التوصيات

53. تُوجَّه التوصيات الآتية إلى الأمانة العامة والأطراف المتعاقدة. وتستند تلك التوصيات إلى التوصيات الحالية لإستراتيجية تعبئة الموارد وتعرض عناصر ومقترحات جديدة لتعزيز إمكانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسطفي ضمان موارد جديدة. ويمكن تنفيذ بعض التوصيات دون إتاحة موارد إضافية أو جديدة، في حين أن البعض الآخر سيحتاج إلى تخصيص مزيد من الموارد قبل تنفيذه.

- تعزيز التزام الأطراف المتعاقدة، بما في ذلك من خلال المساهمات المقيمة.

- ضمان التمويل الكافي لسد الثغرات الناتجة عن الموارد غير المضمونة لأنشطة برنامج العمل للفترة 2018-2019، مع التركيز على النتائج الإستراتيجيةللإستراتيجية المتوسطة الأجل التي تبدو أكثر اعتمادًا على التمويل الخارجي، مثل تلك النتائج المتعلقة بالتنفيذ والامتثال، ووضع السياسات المواضيعية، وبناء القدرات؛
- مواصلة التنسيق الفعّال بين وحدة التنسيق وعناصر خطة عمل البحر المتوسط لتعبئة الموارد وإعداد مقترحات المشروعات. وتحقيقًا لهذه الغاية، يتم وضع مقترحات تآزرية، من خلال فريق التنسيق التنفيذي ((ECP، تغطي نطاقًا واسعًا من أولويات خطة عمل البحر المتوسط، لجذب المزيد من التمويل واسع النطاق، مع مراعاة مواضيع الإستراتيجية المتوسطة الأجل التي ثَبت أنه من الصعب ضمان الموارد الخارجية اللازمة لها؛
- مواصلة التنفيذ والتوصيات وإعطاء الأولوية لهما لتحسين الاتساق، والتنسيق، وإدارة البرامج على النحو المبيّن في مقدمة ورقة الحوكمة؛
- جعل إدارة أموال الجهات المانحة والنُهج الخاصة بها جزءًا لا يتجزأ من دورة إدارة البرنامج، مع ضمان توجيه جميع النهج المتعلقة بالتمويل من خلال الإستراتيجية المتوسطة الأجل وبرامج العمل لفترة السنتين؛
- وضع نظام للتنسيق الوثيق على المستوى القُطري بين جهات الاتصال التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، وبرنامج تقييم التلوث البحري ومكافحته في البحر الأبيض المتوسط ((MED POL، ومراكز الأنشطة الإقليمية ((RACs، وجهات الاتصال التابعة لمرفق البيئة العالمية ((GEF، وجهات الاتصال التابعة للاتحاد الأوروبي ((EU، و/أو الوفود، والمكاتب القُطرية التابعة للأمم المتحدة من أجل مساعدة الأطراف المتعاقدة على التنسيق داخليًا واستغلال فرص التمويل؛
- تشجيع الأطراف المتعاقدة على مواصلة تقديم المساهمات الطوعية وتعزيزها لتنفيذ الإستراتيجية المتوسطة الأجل وبرامج العمل لفترة السنتين؛
- الحفاظ على التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والعمل من خلال جهات الاتصال لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط بالاتحاد الأوروبي وتحديد فرص التمويل ذات الصلة بالاستراتيجية المتوسطة الأجل المعتمدة.
- تعزيز المشاركة في المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي، وتحليل فرص التمويل المحتملة في مختلف مصادر التمويل القليلة التي يمكن الوصول إليها ذات الصلة بتنفيذ برنامج العمل، بما يعني، إضافةً إلى سياسة الجوار الأوروبية، والمنافع، والتحديات العامة العالمية، إدراج فرص "آفاق 2020" والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات ((TAIEX ؛
- تحديد فرص تمويل إضافية من مرفق البيئة العالمية، بما يتماشى مع التوجيهات وجدول أعمال السياسات لبرنامج التجديد السابع لمرفق البيئة العالمية، مع مراعاة إمكانية تقديم مقترحات مشتركة باستخدام الشراكات القائمة مع الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية الرئيسية. استكشاف الفرص التي يتيحهاالتركيز الأقوى المخطط له في التجديد السابع لمرفق البيئةالعالمية بشأن حماية التنوع البيولوجيعلى المستوى الإقليمي، إلى جانب المجالات الجديدة للدعم المحتمل مثل القمامة البحريةومصايدالأسماك المستدامة (مثل، المقترح المشترك مع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM) بشأن قضايا المصايد المستدامة وحفظ التنوع البيولوجي من خلال تدابير الحماية المكانية وما إلى ذلك)؛
- استكشاف فرص تمويلإضافية تتعلق بالموضوعات في الإستراتيجية المتوسطة الأجل، وبخاصة المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ، مثل الصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف، وما إلى ذلك؛
- بدء التعاون مع المؤسسات المالية الدولية الكبرى وتعزيزه، مثل، المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار، والبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية؛
- إقامة علاقات مع المؤسسات الكبرى، بما في ذلك مركز المؤسسات الأوروبية ((EFC، وتقييم سُبل تحسين الآليات القائمة لتلقي الأموال لجعلها أكثر جاذبية للجهات المانحة المحتملة؛
- تحديد مجالات التعاون مع القطاع الخاص، بما في ذلك عن طريق تخطيط القطاعات والمواضيع الرئيسية ذات الصلة، وتحديد الجهات المانحة التي لديها أولويات تمويل تتواءم مع مواضيع الإستراتيجية المتوسطة الأجل الأكثر حاجة إلى التمويل الخارجي، وتقييم الأدوات وآليات التمويل لتلقي المساهمات من القطاع الخاص، إلى جانب فرص الاستفادة من أموال المسؤولية الاجتماعية للشركات (CRS) والشراكات التقنية المحددة (على سبيل المثال أنشطة الرصد الانتهازية)؛
- تحقيقًا لهذه الغاية، قم بإعداد مبادئ توجيهية محددة للقطاع الخاص عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، تمشيًا مع المبادئ التوجيهية ذات الصلة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، للمشاركة في التعاون الطويل الأجل مع شركاء القطاع الخاص وتطويره. ويجب التأكد من أن المبادئ التوجيهية التي تم وضعها من شأنها أن تحمي

المنظمة من مخاطر الإضرار بالسمعة وأن تضمن مصداقية المنظمة، وفي الوقت نفسه ستعزز حماية البيئة والتنمية المستدامة؛

- تحديد فرص التمويل الجديدة/المبتكرة المحتملة وتحليلها، بما في ذلك، بحسب الاقتضاء، المنتجات المالية الخضراء، وآليات الاستثمار الأخضر، والتمويل الجماعي، واليانصيب، والضرائب البيئية، وغيرها، والاستفادة المُثلى من أدوات الاتصال المبتكرة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي؛
- تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى وتنفيذها في سبيل التوصُّل إلى جهات مانحة محتملة، من خلال طرح خطة أنشطة متكاملة؛
- وضع آليات للرصد والتقييم لقياس التقدم المُحرز بشأن الإستراتيجية المحدثة لتعبئة الموارد وإعداد خطوط زمنية للنواتج وإبلاغ النتائج للأطراف المتعاقدين؛
- تصميم أدوات وإستراتيجيات اتصال جديدة وتنفيذها، للتواصل مع الجهات المانحة، مع التركيز على المزايا النسبية لمنظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط -اتفاقية برشلونة والآثار الإيجابية لعمل خطة عمل البحر المتوسط؛
- تنظيم اجتماعات تشاورية مع الجهات المانحة، ولا سيما في مرحلة إعداد برامج العمل؛
- تعزيز الوعي لدى الأطراف المتعاقدين بشأن فرص التمويل وأفضل ممارساته، التي لها صلة بهم من أجل الوفاء بالتزاماتهم بموجب اتفاقية برشلونة وتنفيذ الإستراتيجية المتوسطة الأجل؛
- زيادة تمثيل خطة عمل البحر المتوسط في الاجتماعات والأحداث ذات الصلة، وزيادة إمكانية رؤية خطة عمل البحر المتوسطمن جانب الجهات المانحة، والمؤسسات، والقطاع الخاص، وعامة الجمهور؛
- تحديث سجلات المشاريع بانتظام، بما في ذلك المشاريع التي لم تُموَّل بعد، باعتبارها أداة تُستخدم لأغراض الاتصال وتعبئة الموارد؛
- زيادة قدرة الموارد البشرية على تعبئة الموارد إلى جانب الاضطلاع بأنشطة الاتصال ذات الصلة في وحدة التنسيق؛ وإنشاء آلية للإدارة المستمرة لمجموعة المشاريع الممولة من موارد خارجة عن الميزانية لدعم إدارة الموارد الخارجية بصورة متسقة وفعالة وتنفيذ الأنشطة التي تمولها.

التذييل الأول

قائمة استرشاديه بالجهات المانحة المحتملة الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط

الجدول 1. النتائج الإستراتيجية والنواتج الإرشادية الرئيسية للحوكمة

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
1.1 دعم الأطراف المتعاقدة في تنفيذ اتفاقية برشلونة، وبروتوكولاتها، والإستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية.	1.1.1 التصديق على اتفاقية برشلونة وبروتوكلاتها عن طريق جميع الأطراف المتعاقدة المدعومة.	الجهات المانحة الثنائية[1]
	1.1.2 تقديم الدعم القانوني، ودعم السياسات، والدعم اللوجستي الفعّال لعملية اتخاذ القرار في خطة عمل البحر المتوسط بما في ذلك اجتماعات الهيئات الاستشارية.	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي
	1.1.3 تعزيز الترابط بين المواضيع الأساسية والشاملة وتيسير التنسيق على الصعيد الوطني عبر القطاعات ذات الصلة. وفي هذا السياق، دراسة آثار التحول إلى مراكز التنسيق المواضيعية في إطار منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط للنظر فيها خلال مؤتمر الأطراف العشرين.	الجهات المانحة الثنائية، والحكومات الوطنية، والمؤسسات الإنمائية الإقليمية
	1.1.4 تحديد فرص التمويل للأولويات الإقليمية والوطنية، إبلاغ الجهات المانحة/الشركاء ومشاركتهم، من خلال تنفيذ الإستراتيجية المحدّثة لتعبئة الموارد، ومساعدة الأطراف المتعاقدة على تعبئة الموارد.	
1.2 دعم الأطراف المتعاقدة في الامتثال لاتفاقية برشلونة، وبروتوكولاتها، والإستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية.	1.2.1 عمل آليات الامتثال بفعالية وتقديم المشورة التقنية والقانونية إلى الأطراف المتعاقدة، بما في ذلك المساعدة التقنية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها بما في ذلك الإبلاغ.	يمكن أن تكون المنظمة الدولية لقانون التنمية (IDLO) شريكًا محتملاً لتقديم المساعدة التقنية/القانونية إلى البلدان. ويمكن أن تمثل المؤسسات العالمية جهات ممولة
1.3 تعزيز المشاركة، والتفاعل، والتآزر، والتكامل بين المؤسسات العالمية والإقليمية.	1.3.1 أنشطة التعاون الإقليمي التي تعزز الحوار والمشاركة النشطة للمنظمات والشركاء العالميين والإقليميين، بما في ذلك بشأن برنامج العمل الإستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ((SAP BIO، والقمامة البحرية، والاستهلاك والإنتاج المستدامين ((SCP، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ((ICZM، ويمكن للكيانات ذات الصلة دعم تمويل التعاون الإقليمي للتخطيط المكاني البحري وتغير المناخ (مثل، المؤتمر الإقليمي، اجتماعات المانحين).	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي. مصارف التنمية الإقليمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ((UNFCCC، المنظمات الحكومية الدولية، مرفق البيئة العالمية، الأمانة

[1] الجهات المانحة الثنائية تشمل أيضًا المساهمات الطوعية المخصصة المقدمة من الأطراف المتعاقدة

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
		العامة لاتحاد البحر الأبيض المتوسط
	1.3.2 المشاركة في المبادرات والحوارات الدولية القائمة أو الجديدة ذات الصلة (مثل، المناطق الواقعة في خارج نطاق الولاية الوطنية ((ABNJ، والمناطق البحرية المشمولة بالحماية ((MPAs، والأعمال الخارجية، والتنمية المستدامة) لتسليط الضوء على الخصائص الإقليمية لمنطقة البحر المتوسط وزيادة أوجه التآزر.	ثنائية، المنظمات الحكومية الدولية، القطاع الخاص/المؤسسات
	1.3.3 البدء في تنفيذ إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة من خلال إجراءات بشأن إمكانية الرؤية، وبناء القدرات، وإعداد مبادئ توجيهية لمساعدة البلدان على تكييف الإستراتيجية مع سياقاتها الوطنية.	صندوق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، صندوق التكيف، صناديق مماثلة أخرى
1.4 تعزيز المعرفة والفهم بشأن حالة البحر الأبيض المتوسط والساحل من خلال عمليات التقييم المقررة لوضع سياسات مستنيرة.	1.4.1 نشر تقييمات دورية تستند إلى نهج "القوى المحركة، الضغوط، الأحوال، الآثار، الاستجابات" تتناول، في جملة أمور، نوعية حالة البيئة البحرية والساحلية، والتفاعل بين البيئة والتنمية، إلى جانب السيناريوهات والتحليل الإنمائي المحتمل على المدى البعيد. وتشمل هذه التقييمات في تحليلها أوجه الضعف والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ في المنطقة البحرية والساحلية، إلى جانب الفجوات المعرفية المتعلقة بالتلوث البحري، وخدمات النظم الإيكولوجية، وتدهور السواحل، والآثار التراكمية، وآثار الاستهلاك، والإنتاج.	الجهات المانحة الثنائية، كيانات ومؤسسات القطاع الخاص، والمصرف الأوروبي للاستثمار، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والاتحاد الأوروبي
	1.4.2 رصد تنفيذ إستراتيجية البحر الأبيض المتوسطللتنمية المستدامة، بحسب الاقتضاء والتقييم، على أساس دوري من خلال مجموعة المؤشرات المتفق عليها بما يتماشى مع هدف التنمية المستدامة ولوحة الاستدامة.	مرفق البيئة العالمية، مؤسسات القطاع الخاص، المنظمات الحكومية الدولية
	1.4.3 تنسيق عملية تنفيذ البرنامج المتكامل للرصد والتقييم (IMAP) (البرنامج المتكامل للرصد والتقييم القائم على نهج النظام الإيكولوجي)، بما في ذلك صحائف الوقائع المشتركة لمؤشرات مرفق البيئة العالمية، ودعمها من قِبل مركز معلومات بيانات يتم دمجه في منصة المعلومات/خطة عمل البحر المتوسط.	الاتحاد الأوروبي (مديريات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة)، مرفق البيئة العالمية

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
	1.4.4 تعزيز التفاعل بين العلوم وصُنع السياسات من خلال تعزيز التعاون مع المؤسسات العلمية العالمية والإقليمية، ومنابر تبادل المعارف، والحوارات، وتبادل الممارسات الجيدة، والمنشورات.	الاتحاد الأوروبي، المؤسسات، الجهات المانحة الثنائية، المؤسسات العلمية
	تنظيم البرامج التعليمية بالتعاون مع المؤسسات المختصة، بما في ذلك منصات التعلّم الإلكتروني والدرجات الجامعية، بشأن الحوكمة والموضوعات المواضيعية ذات الصلة بخطة عمل البحر المتوسط.	المؤسسات، الجامعات والمؤسسات التعليمية
1.5 تعزيز نظام المعلومات والمعرفة لخطة عمل البحر المتوسط وتسهيل الوصول إليه من قِبل عملية صُنع السياسات من أجل زيادة الوعي والفهم.	1.5.1 التشغيل الكامل وإجراء مزيد من التطوير لمنصة المعلومات/خطة عمل البحر المتوسط ومنصة تنفيذ البرنامج المتكامل للرصد والتقييم، وربطها بنظم المعلومات لعناصر خطة عمل البحر المتوسط وغيرها من منصات المعرفة الإقليمية ذات الصلة من أجل تسهيل الوصول إلى المعرفة من جانب المديرين وصانعي القرار وكذلك أصحاب المصلحة وعامة الجمهور.	الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية، كيانات القطاع الخاص المعنية بمجال المعلوماتية شركات تقنية المعلومات (محتملة)
	1.5.2 تحديث نظام الإبلاغ عبر الإنترنت الخاص باتفاقية برشلونة (BCRS) وتشغيله، وتحسينه، وصيانته، واستكماله، وتبسيطه مع متطلبات الإبلاغ الأخرى.	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي
1.6 رفع الوعي والتوعية.	1.6.1 تحديث إستراتيجية الاتصال لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط وتنفيذها.	المؤسسات، شبكات الاتصال والعلاقات العامة (الخدمات المجانية)

الجدول 2. النتائج الإستراتيجية والنواتج الإرشادية الرئيسية للتلوث البري والبحري

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
2.1 تعزيز التنفيذ الإقليمي للالتزامات المحددة بموجب اتفاقية برشلونة والبروتوكولات الأربعة المتعلقة بالتلوث، وبرامج التدابير في الإستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية القائمة ذات الصلة.	2.1.1 تيسير التدابير المستهدفة للخطط/الإستراتيجياتالإقليمية وتنفيذها.	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي، المنظمات الحكومية الدولية، المنظمات الإقليمية، مرفق البيئة العالمية
2.2 وضع خطط عمل، وبرامج وتدابير، ومعايير ومقاييس مشتركة، ومبادئ توجيهية جديدة أو تحديث القائم منها.	2.2.1 وضع أو تحديث المبادئ التوجيهية، وأدوات دعم القرار، والمعايير والمقاييس المشتركة، المنصوص عليها في البروتوكولات والخطط الإقليمية، للمواد أو القطاعات ذات الأولوية الرئيسية.	مؤسسات القطاع الخاص، المنظمات الإقليمية، مرفق البيئة العالمية
	2.2.2 تحديد البرامج الإقليمية للتدابير والتفاوض بشأنها فيما يتعلق بالملوثات/الفئات (القطاعات) التي تُظهر اتجاهات متزايدة، بما في ذلك تنقيح الخطط الإقليمية الحالية ومجالات الاستهلاك والإنتاج.	الصندوق الأخضر للمناخ، مرفق البيئة العالمية، الاتحاد الأوروبي، المنظمات الإقليمية، الجهات المانحة الثنائية، شركاء القطاع الخاص
2.3 تعزيز تشريعات وسياسات منع التلوث البحري ومكافحته وتنفيذها على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال إنفاذها ودمجها في العمليات القطاعية.	2.3.1 تنفيذ خطط العمل الوطنية المعتمدة (المادة 15، بروتوكول المصادر البرية) وتقديم النواتج المستهدفة في الوقت المناسب	الكيانات الوطنية، الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي، المصرف الأوروبي للاستثمار، المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، البنك الدولي، وكالات التمويل الدولية ((IFA، مرفق البيئة العالمية
	2.3.2 وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ الإستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري الناتج عن السفن والتصدي له.	الكيانات الوطنية، المنظمات الحكومية الدولية، الاتحاد الأوروبي، المنظمة البحرية الدولية

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
	2.3.3 تعميم خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (الأنشطة المتصلة بالتلوث) وتنفيذها عبر خطط العمل الوطنية والعمليات الوطنية، مثل خطط العمل الوطنية الخاصة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.	القطاع الخاص، المؤسسات، الجهات المانحة الثنائية، المنظمات الحكومية الدولية، الاتحاد الأوروبي، مرفق البيئة العالمية
2.4 رصد التلوث البحري وتقييمه.	2.4.1 تحديث البرامج الوطنية لرصد التلوث والقمامة لكي تشمل المؤشرات ذات الصلة بالتلوث والقمامة الواردة في البرنامج المتكامل للرصد والتقييم، وتنفيذها، ودعمها عن طريق ضمان جودة البيانات ومراقبتها.	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي، برنامج العمل العالمي
	2.4.2 التحديث المنتظم لمخزونات الأحمال الملوثة (الميزانية الوطنية الأساسية ((NBB، سجل إطلاق المواد الملوثة ونقلها (PRTR) من مصادر برية، ومن العمليات البحرية، والشحن البحري) والإبلاغ عنها، وتقييمها.	الاتحاد الأوروبي، المصرف الأوروبي للاستثمار، المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، التعاون التقني مع شركات الشحن، وبرنامج العمل العالمي
	2.4.3 وضع أدوات لتقييم التلوث البحري (تقييم مواضيعي متعمق، وخرائط، وصحائف وقائع للمؤشرات) وتحديثها للملوثات والقطاعات الرئيسية ضمن نهج النظام الإيكولوجي.	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي، مرفق البيئة العالمية
2.5 تعزيز القدرات على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية بما في ذلك المساعدة التقنية وبناء القدرات.	2.5.1 إجراء برامج تدريبية وحلقات عمل في مجالات مثل رصد التلوث، ومخزونات الملوثات، وتنفيذ السياسات، والمبادئ التوجيهية التقنية المشتركة، وهيئات التفويض وعمليات التفتيش، والامتثال للتشريعات الوطنية.	الكيانات الوطنية، المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
	2.5.2 تنفيذ مشاريع تجريبية عن القمامة البحرية، والملوثات العضوية الثابتة، والزئبق، وتقليل عمليات التصريف غير المشروعة، بما في ذلك من خلال حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين لبدائل الملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية السامة، والحد من المصادر الأولية للقمامة البحرية بالنسبة إلى الأعمال التجارية، وروّاد الأعمال، والمؤسسات المالية، والمجتمع المدني.	البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرفق البيئة العالمية، الاتحاد الأوروبي، كيانات القطاع الخاص
	2.5.3 دمج التدابير والتقييمات لمنع التلوث البحري ومكافحته في مشاريع تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ((ICZM، وبرامج إدارة المناطق الساحلية ((CAMPs، وما يتصل بها من تقييمات الأثر البيئي الإستراتيجية.	الجهات المانحة الثنائية، مرفق البيئة العالمية
2.6 تعزيز التعاون على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية لمنع التلوث البحري ومكافحته.	2.6.1 إبرام اتفاقيات، وتنفيذ تآزرات، وتبادل أفضل الممارسات مع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين ذوي الصلة على الصعيدين العالمي والإقليمي مع التركيز بشكل خاص على القمامة البحرية.	المنظمات الإقليمية، الأمانة العامة لاتحاد البحر الأبيض المتوسط ((UfMS، المنظمات البيئية الدولية، الاتحاد الأوروبي
	2.6.2 التنسيق والدعم لشبكات ومبادرات الأعمال التجارية، وروّاد الأعمال، والمجتمع المدني التي تتيح حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين بما يساهم في توافُر بدائل للملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية السامة وتقلل المصادر الأولية للقمامة البحرية.	الاتحاد الأوروبي، المنظمات البيئية، مرفق البيئة العالمية، شركاء القطاع الخاص
2.7 تحديد القضايا الجديدة والناشئة وتناولها، بحسب الاقتضاء.	2.7.1 وضع استعراضات/ملخصات سياسة وتقديمها إلى الأطراف المتعاقدة بشأن الملوثات الناشئة، وتحمُّض المحيطات، وتغير المناخ، والروابط مع العمليات العالمية ذات الصلة.	المؤسسات، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ((UNFCCC، شعبة السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي لدى الأمم المتحدة ((UN/DESA، الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية

الجدول 3. النتائج الإستراتيجية والنواتج الإرشادية الرئيسية للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
3.1 تعزيز التنفيذ الإقليمي للالتزامات المحددة بموجب اتفاقية برشلونة، وبروتوكولاتها ذات الصلة، وغيرها من الصكوك.	3.1.1 الإنشاء والتنفيذ لشبكة متماسكة شاملة من المناطق البحرية المشمولة بالحماية (MPAs) المدارة بشكل جيد، بما في ذلك المناطق المشمولة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط ذات الأهمية ((SPAMIs، لتحقيق الهدف 11 من أهداف آيتشي في البحر المتوسط.	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي، مرفق البيئة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة
	3.1.2 تحديد معظم تدابير الإدارة ذات الصلة، القائمة على أساس المناطق، وتنفيذها بالتعاون مع المنظمات العالمية والإقليمية المختصة، من خلال الأدوات العالمية والإقليمية (المناطق المشمولة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط ذات الأهمية ((SPAMIs، مناطق مصايد الأسماك المحظورة ((FRAs، وما إلى ذلك)، بما في ذلك من أجل الحفاظ على المناطق الواقعة في خارج نطاق الولاية الوطنية ((ABNJ، مع الأخذ في الحسبان المعلومات المتعلقة بالمناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية (EBSAs) في البحر المتوسط.	البنك الدولي، مرفق البيئة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة
3.2 وضع خطط عمل، وبرامج وتدابير، ومعايير ومقاييس مشتركة، ومبادئ توجيهية جديدة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية.	3.2.1 تحديث خطط العمل الإقليمية المتعلقة بحفظ الأنواع المعرضة والمهددة بالانقراض والموائل الرئيسية في البحر المتوسط، والمتعلقة بإدخال الأنواع، وكذلك إستراتيجية وخطة عمل البحر المتوسط بشأن إدارة مياه صابورة السفن من أجل تحقيق الحالة البيئية الجيدة.	الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، منظمة الأغذية والزراعة، اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض
	3.2.2 الوضع/التحديث والنشر للمبادئ التوجيهية وغيرها من الأدوات لحفظ الأنواع الساحلية والبحرية المهددة والمعرضة للانقراض والموائل الرئيسية في البحر المتوسط، والسيطرة على الأنواع غير الأصلية ومنعها، إضافة إلى إدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية.	الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ((GFCM، الاتحاد الأوروبي، مرفق البيئة العالمية
	3.2.3 تطبيق التخطيط المكاني البحري (MSP) والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في مناطق محددة على مستوى تجريبي يربط المناطق الساحلية والمناطق البحرية المفتوحة المعرضة لضغوط كبيرة. وتحقيقًا لهذه الغاية، يمكن استخدام المعلومات المتعلقة بالمناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية (EBSA).	المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، البنك الدولي، مرفق البيئة العالمية، الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية.

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
3.3 تعزيز التنفيذ الوطني للسياسات، والإستراتيجيات، والتدابير التشريعية المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي.	3.3.1 وضع/تحديث خطط العمل الوطنية المتعلقة بحفظ الأنواع المعرضة والمهددة بالانقراض والموائل الرئيسية في البحر المتوسط والمتعلقة بإدخال الأنواع والأنواع الغازية.	المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ((IPBES، اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ((TEEB، المؤسسات، المنظمات الحكومية الدولية، الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مرفق البيئة العالمية
	3.3.2 الوضع والتنفيذ لتدابير وطنية لتعزيز حماية المواقع البحرية والساحلية ذات الصلة وإدارتها، ولا سيما تلك التي تحتوي على الموائل والأنواع المهددة بالانقراض (بما في ذلك الموائل في أعماق البحار).	الاتحاد الأوروبي، الكيانات الوطنية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM)
	3.3.3 دمج إجراءات حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في برامج إدارة المناطق الساحلية ((CAMPs، وغيرها من مشاريع تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ((ICZM، وتقييمات الأثر البيئي الإستراتيجي.	الشراكة مع المنظمات البيئية/المنظمات غير الحكومية، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ((IUCN، الصندوق العالمي للطبيعة (WWF)
3.4 رصد التنوع البيولوجي، وجرده، وتقييمه مع التركيز على الأنواع المعرضة والمهددة بالانقراض، والأنواع غير الأصلية، والموائل الرئيسية.	3.4.1 الوضع والتنفيذ لبرامج رصد الأنواع والموائل الرئيسية وكذلك الأنواع الغازية، على النحو المنصوص عليه في البرنامج المتكامل للرصد والتقييم ((IMAP، بما في ذلك فيما يتعلق بفعالية المناطق المحمية البحرية والساحلية وفيما يتعلق بآثار تغير المناخ.	الاتحاد الأوروبي، مرفق البيئة العالمية، المؤسسات، المعاهد البحثية
	3.4.2 الوضع والتحديث لأدوات تقييم حفظ التنوع البيولوجي (التقييم المواضيعي المتعمق، والخرائط، وصحائف وقائع المؤشرات) لإظهار الاتجاهات على المستويات الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية، وقياس فعالية تنفيذ خطط العمل الوطنية وخطط العمل الإقليمية بشأن برنامج العمل الإستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط (.SAP BIO)	الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مرفق البيئة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتحاد الأوروبي، الكيانات الوطنية

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
	3.4.3 رصد المؤشرات المشتركة لنهج النظام الإيكولوجي بشأن التنوع البيولوجي والأنواع غير الأصلية من خلال البرنامج المتكامل للرصد والتقييم (IMAP) في المناطق البحرية المشمولة بالحماية (MPAs) والمناطق المشمولة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط ذات الأهمية ((SPAMIs، ومجموعات البيانات ذات الصلة المحددة.	الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الاتحاد الأوروبي، المؤسسات
	3.4.4 إجراء جرد للنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية الضعيفة والهشة ووضع تقييم لحساسية النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وقدراتها على التكيف مع التغيرات في الظروف البحرية ودور الخدمات التي تقدمها.	المنظمة البحرية الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، الاتحاد الأوروبي
3.5 المساعدة التقنية وبناء القدرات على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية لتعزيز تنفيذ السياسات والامتثال للتشريعات الوطنية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.	3.5.1 الوضع والتنفيذ لبرامج بناء القدرات يتعلق بتطوير المناطق البحرية والساحلية المحمية وإدارتها، وحفظ الأنواع والموائل الرئيسية الساحلية والبحرية المعرضة والمهددة بالانقراض، ومسائل الرصد التي تتناول تغير المناخ والتنوع البيولوجي، بما في ذلك البرامج التجريبية التي تهدف إلى دعم الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق بحرية مشمولة بالحماية (MPAs)/مناطق مشمولة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط ذات أهمية (SPAMIs) وتنفيذها.	المؤسسات، القطاع الخاص، الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية
	3.5.2 تقديم برامج تدريبية وبرامج لرفع الوعي إلى الشركات، وروّاد الأعمال، والمؤسسات المالية، والمجتمع المدني بشأن حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تساهم في الحفاظ على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.	الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتان في البحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط، والمنطقة المتاخمة للمحيط الأطلسي، المؤسسات الخاصة، الشركات، مؤسسات القطاع الخاص، الاتحاد الأوروبي
3.6 تعزيز التعاون على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية لحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وحفظهما.	3.6.1 وضع إستراتيجيات وبرامج مشتركة بشأن حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، مع مراعاة خطط العمل الوطنية بالتعاون مع المنظمات الشريكة ذات الصلة على الصعيدين العالمي والإقليمي.	الجهات المانحة الثنائية، مرفق البيئة العالمية، الاتحاد الأوروبي
	3.6.2 تشجيع الشركات، وروّاد الأعمال، والمجتمع المدني على استخدام الشبكات لنشر حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تساهم في حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والمنسقة من خلال الآليات الملائمة.	الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات، المجلس العالمي لتنمية الأعمال

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
3.7 تحديد القضايا الجديدة والناشئة وتناولها، بحسب الاقتضاء.	3.7.1. التنسيق مع العملية الجارية بهدف اعتماد اتفاق تنفيذي بشأن المناطق الواقعة في خارج نطاق الولاية الوطنية (أي فيما يتعلق بالموارد الجينية البحرية والمناطق البحرية المشمولة بالحماية في المناطق الواقعة في خارج نطاق الولاية الوطنية وتقييم الأثر البيئي) وتنفيذه.	الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية، مرفق البيئة العالمية

الجدول 4. النتائج الإستراتيجية والنواتج الإرشادية الرئيسية للتفاعلات والعمليات البرية والبحرية

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
4.1 تعزيز التنفيذ الإقليمي للالتزامات المحددة بموجب اتفاقية برشلونة والبروتوكولات الأربعة المتعلقة بها، وبرامج التدابير في الإستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية القائمة ذات الصلة.	4.1.1 قدمت الأطراف المتعاقدة المساعدة على التحديد، والتنفيذ، والتقييم لبعض التدابير والأدوات للحد من الضغوط على المناطق الساحلية والبحرية (مثل المناطق الساحلية العازلة، وتدابير سياسة الأراضي، وتقسيم المناطق).	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي، مرفق البيئة العالمية، UNESCO
4.2 وضع خطط عمل، وبرامج وتدابير، ومعايير ومقاييس مشتركة، ومبادئ توجيهية جديدة.	4.2.1 وضع أدوات ومبادئ توجيهية للتقييمات البيئية وتطبيقها (مثل، تقييم الأثر البيئي، والتقييمات التراكمية، والتقييم البيئي الإستراتيجي).	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ((IUCN، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية المصرف الأوروبي للإنشاء والت
	4.2.2 تحديد التخطيط المكاني البحري في سياق اتفاقية برشلونة وتطبيقه، بحسب الاقتضاء.	الهيئات والمؤسسات الوطنية، مر البيئة العالمية الاتحاد الأوروبي
4.3 تعزيز التنفيذ الوطني.	4.3.1 إعداد جيل جديد من برامج إدارة المناطق الساحلية (CAMPs)لتعزيز التفاعلات البرية والبحرية، وكذلك معالجة الجوانب العابرة للحدود، بحسب الاقتضاء.	المؤسسات الوطنية، الاتحاد الأوروبي، المصرف الأوروبي للإنشاء والت
4.4 الرصد والتقييم	4.4.1 التخطيط لآليات التفاعل بشأن البيئة الساحلية والبحرية على المستويين الإقليمي والمحلي، بما في ذلك تقييم مخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر والتآكل الساحلي، وآثارهما على البيئة الساحلية والمجتمعات المحلية.	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بش تغير المناخ ((UNFCCC، منظمة الأغذية، والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعل والثقافة "اليونسكو"، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية
	4.4.2 الوضع والتحديث للبرامج الوطنية لرصد السواحل والجغرافيا المائية بحيث تشمل المؤشرات، والتفاعلا والعمليات المشتركة ذات الصلة في البرنامج المتكامل للرصد والتقييم (.IMAP)	الكيانات الوطنية، الاتحاد الأوروبي، مرفق البيئة العالمية
4.5 تعزيز القدرات على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية بما في ذلك المساعدة التقنية وبناء القدرات.	4.5.1 تنفيذ بناء القدرات لتطبيق ادوات تقييم التفاعلات ودمجها في تخطيط/إدارة البيئة الساحلية والبحرية.	منظمة الاغذية والزراعة، منظم الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقا "اليونسكو"، المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، مصرف التنمية الإفريق
4.6 تعزيز التعاون على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.	4.6.1 إنشاء شبكات برامج إدارة المناطق الساحلية (CAMPs) وغيرها من أنشطة تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) وتنفيذ التعاون مع الشركاء الآخرين لتعزيز تبادل البيانات،	الجهات المانحة الثنائية

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
	والخبرات، والممارسات الجيدة.	
4.7 تحديد القضايا الجديدة والناشئة وتناولها، بحسب الاقتضاء.	4.7.1 تقييم الضغوط الإضافية ذات الصلة بالاتفاقية المتعلقة بالموارد المائية الناتجة عن تغير المناخ بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين الإقليميين الآخرين	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بش تغير المناخ ((UNFCCC، المجلس العالمي للمياه، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعا والثقافة "اليونسكو"، منظمة الأغذية، والزراعة، المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	4.7.2 وضع استعراضات/ملخصات سياسة وتقديمها إلى الأطراف المتعاقدة، واستكشاف الآثار المترتبة على حالات تسونامي المحتملة، بين جملة أمور أخرى.	

الجدول 5. النتائج الإستراتيجية والنواتج الإرشادية الرئيسية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
5.1 تعزيز التنفيذ الإقليمي للالتزامات المحددة بموجب اتفاقية برشلونة والبروتوكولات الأربعة المتعلقة بها، وبرامج التدابير في الإستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية القائمة ذات الصلة.	5.1.1 تحديد الإطار الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ووضعه موضع التنفيذ.	الجهات المانحة الثنائية
	5.1.2 التنفيذ المتكامل لبرنامج العمل الإستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ((SAP BIO، وبرنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية ((SAP MED، وخطة العمل البحرية، وإستراتيجية مكافحة التلوث الناجم عن السفن، بما في ذلك من خلال الإطار الإقليمي للبحر الأبيض المتوسط، على النحو المبين في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) من أجل تعزيز الاستخدام المستدام للموارد البحرية والساحلية.	آلية التمويل الابتكارية، شركاء القطاع الخاص، الاتحاد الأوروبي
	5.1.3 مواصلة تنفيذ خطة العمل الخاصة بتنفيذبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ((ICZM؛ والإبلاغ عن حالة التنفيذ.	شركاء القطاع الخاص، الهيئات الوطنية
5.2 وضع خطط عمل، وبرامج وتدابير، ومعايير ومقاييس مشتركة، ومبادئ توجيهية جديدة.	5.2.1 تحديث خطة العمل الخاصة بتنفيذبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (.ICZM)	الهيئات الوطنية
	5.2.2 الوضع والتحديث لإطار منهجي للتفاعلات البرية والبحرية، مع الأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص التخطيط المكاني البحري (MSP) والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (.ICZM)	الكيانات الوطنية، الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية
5.3 تعزيز التنفيذ الوطني.	5.3.1 الإعداد والتطبيق للإستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) بما في ذلك تبسيط التلوث، والتنوع البيولوجي، والتكيف مع تغير المناخ والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتفاعل البري والبحري، إلى جانب المدن المستدامة.	المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ((UNFCCC، الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	5.3.2 مساعدة البلدان على إجراء تحليل الثغرات على الأطر الوطنية القانونيةوالمؤسسية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) من أجل تعميم أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على التشريعاتالوطنية وفق الحاجة.	الهيئات الوطنية، الاتحاد الأوروبي

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
	5.3.3 تعميم أنشطة خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين وقضاياالتكيف مع تغير المناخ وتنفيذها من خلال الإستراتيجياتالوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وكذلك برامج إدارة المناطق الساحلية ((CAMPs، وغيرها من مشروعات تنفيذبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.	الاتحاد الأوروبي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ((UNFCCC، الجهات المانحة الثنائية
5.4 الرصد والتقييم	5.4.1 وضع صحائف الوقائع الخاصة بمؤشرات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لتقييم فعالية تدابير إدارة الموارد الساحلية والبحرية.	الجهات المانحة الثنائية، IUCN
5.5 تعزيز القدرات على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية بما في ذلك المساعدة التقنية وبناء القدرات.	5.5.1 التحديث والتنفيذ المنتظم للبرنامج التدريبيMedOpen بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بالتنسيق مع جهات الاتصال الوطنية (NFPs) ذات الصلة.	الاتحاد الأوروبي، المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
5.6 تعزيز التعاون على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.	5.6.1 تعزيز تنسيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال: (1) منصة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط؛ (2) هيئات التنسيق الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.	المؤسسات الوطنية، الكيانات الإقليمية، الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية

الجدول 6. النتائج الإستراتيجية والنواتج الإرشادية الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
6.1 وضع خطط عمل، وبرامج وتدابير، ومعايير ومقاييس مشتركة، ومبادئ توجيهية جديدة، وتنفيذ الحالي منها.	6.1.1 التحديد والتنفيذ للإجراءات المحددة لخطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تساهم مباشرة في منع التلوث البحري، والحد منه، والقضاء عليه وحماية/تعزيز التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وكذلك معالجة تغير المناخ في المناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط.	الاتحاد الأوروبي، شركاء القطاع الخاص، الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ((UNFCCC، المؤسسات، آليات التمويل الابتكارية
	6.1.2 وضع أدوات منهجية لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الإستراتيجيات والأطر الإقليمية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.	الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ((UNFCCC، الصندوق الأخضر للمناخ
	6.1.3 تنفيذ الأدوات المنهجية لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجالات الاستهلاك والإنتاج ذات الأولوية في خطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين - السياحة، والغذاء، والإسكان، وتصنيع السلع المنفذة، ووضع أدوات منهجية جديدة للقطاعات الأخرى.	الاتحاد الأوروبي، الكيانات الوطنية، شركاء القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية، الشركات، المدارس
6.2 الرصد والتقييم	6.2.1 تعريف مؤشرات خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين المتوائمة مع الأعمال ذات الصلة بإستراتيجية البحر الأبيض المتوسطللتنمية المستدامة ((MSSD، وتحديدها، ووضع صحائف الوقائع لها.	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي
6.3 تعزيز القدرات على المستويات الإقليمية، ودون	6.3.1 تقديم برنامج تدريبي ودعمي لرُوّاد الأعمال الخضراء والمجتمع المدني باعتبارهما	شركاء

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
الإقليمية، والوطنية بما في ذلك المساعدة التقنية وبناء القدرات.	عاملين دافعين للاستهلاك والإنتاج المستدامين.	القطاع الخاص، آليات التمويل الابتكارية
6.4 تعزيز التعاون على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية لمنع التلوث البحري ومكافحته	6.4.1 دعم إنشاء شبكات ومبادرات للشركات، ورُوّاد الأعمال، والمجتمع المدني، وإتاحة حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين.	الاتحاد الأوروبي، شركاء القطاع الخاص، المؤسسات
	6.4.2 إنشاء مركز للاستهلاك والإنتاج المستدامين للبحر المتوسطيستهدف تبادل المعارف والتواصل حيث أصبح يعمل بكامل طاقته ويؤدي دورًا باعتباره نقطة وصل وقوة دافعة للشراكات والمبادرات الجديدة التي تتيح حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين.	الاتحاد الأوروبي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرفق البيئة العالمية

الجدول 7. النتائج الاستراتيجية والنواتج الإرشادية الرئيسية للتكيف مع تغير المناخ

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
7.1. تعزيز التنفيذ الإقليمي للالتزامات المحددة بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، وبرامج التدابير في الإستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية القائمة.	7.1.1 تحديد الأنشطة الرئيسية للتكيف مع تغير المناخ ودمجها في تنفيذ الإستراتيجيات، وخطط العمل، والتدابير الإقليمية القائمة.	الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ((UNFCCC، الصندوق الأخضر للمناخ، الصناديق الخاصة بتغير المناخ
	7.1.2 تنفيذ الإجراءات المحددة لخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تساهم مباشرة في التصدي لتغير المناخ في المناطق البحرية والساحلية للبحر المتوسط.	مجلس الأعمال المعني بتغير المناخ، الاتحاد الأوروبي، الكيانات الوطنية
7.2 وضع خطط عمل، وبرامج وتدابير، ومعايير ومقاييس مشتركة، ومبادئ توجيهية جديدة.	7.2.1 دمج الأنشطة الرئيسية للتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك مواطن الضعف والمخاطر ذات الصلة، في عملية وضع الإستراتيجيات الإقليمية الجديدة المحدّثة، وخطط العمل والتدابير الإقليمية التي تتناول التنوع البيولوجي، والتلوث، والتفاعل البري والبحري.	صندوق التكيف، الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ((UNFCCC، الاتحاد الأوروبي، الصناديق الخاصة بتغير المناخ
	7.2.2 مراعاة أوجه الضعف والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ عند وضع الإستراتيجيات، وخطط العمل، والتدابير الإقليمية الخاصة بالتنوع البيولوجي، والتلوث، والتفاعل البري والبحري وتنفيذها في نهج النظام الإيكولوجي.	الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ((UNFCCC، الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مرفق البيئة العالمية
	7.2.3 تعزيز دمج الاستجابات القائمة على النظم الإيكولوجية في الإستراتيجيات الوطنية	الاتحاد الأوروبي،

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون
	للتكيف مع تغير المناخ.	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ((UNFCCC، صندوق التكيف
7.3 تعزيز التنفيذ الوطني.	7.3.1 تحديد المجالات ذات الأولوية في التكيف مع تغير المناخ ودمجها في سياسات خطة عمل البحر المتوسطذات الصلة، بحسب الاقتضاء.	الكيانات الوطنية، الاتحاد الأوروبي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ((UNFCCC، الصناديق الخاصة بتغير المناخ
7.4 الرصد والتقييم	7.4.1 مراعاة القضايا المتعلقة بقابلية التأثر بتغير المناخ في برامج الرصد الحالية.	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ((UNFCCC، صندوق التكيف، الصندوق الأخضر للمناخ، الصناديق الخاصة بتغير المناخ